أثر تطبيق الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك التجارية الليبية

عادل عبد العزيز سلطان العبيدي

الملخص:

هدف البحث إلى التعرف على أثر مبادئ وآليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك التجارية الليبية، وكانت أهم النتائج و وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (P-Value≤٠.٠٥) لمبادئ وآليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك، كما جاءت أهم التوصيات إستحداث دليل للحوكمة يكون متاح للجميع، مع ضرورة العمل على تطوير قدرات البنوك للتأكيد على أهمية وجود إطار بالتركيز على أهمية الشفافية والافصاح.

Abstract:

This research aims to identify the impact of the principles and mechanisms of governance on commercial Libyan banks performance indicators, and the most important results that there is statistically significant impact at (P-Value≤0.05) for principles and mechanisms of governance on the banks performance indicators, as the most important recommendations of the Development Guide for Corporate Governance with an a focus on transparency and disclosure

الجزء الأول: الإطار العام للبحث

مشكلة البحث:

من خلال البيانات التي نشرها مصرف ليبيا المركزي[i] ، والتي تعكس أوجه القصور في أداء البنوك التجارية الليبية، وكان أهمها تذبذب العائد إلى حقوق الملكية من ١٣.٦% في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٣.٧% في عام ٢٠٠٩، و١٣.٧% في عام ٢٠١٢، و١٢% في عام ٢٠١٣ ، أيضًا ارتفاع نسبة المصروفات التشغيلية إلى الإيرادات من ٤٩.٤% في عام ٢٠٠٨ إلى ٦٢.٨% في عام ٢٠١٣ أما فيما يخص مؤشر السيولة بلغ ٧٣.٤% في عام ٢٠٠٨، ثم انخفض إلى ٧٠.٣% في عام ٢٠١٤ ويُعزى ذلك إلى انخفاض وضعف أنظمة الرقابة مما ينعكس سلبًا على مؤشرات، السيولة ،الربحية، كفاءة الإدارة كمؤشرات للأداء، وبمراجعة الدراسات السابقة التي كشفت عن أهمية أتباع المبادئ السليمة للحوكمة حتى في الدول التي لديها أسواقًا مالية كفئا وبذلك أكتسبت الحوكمة أهمية في الدول ذات الأسواق المالية الناشئة وبناءً **على ما سبق تتبلور مشكلة البحث في انخفاض مؤشرات أداء البنوك التجارية الليبية، وأنه يمكن معالجة هذا الإنخفاض من خلال تفعيل مبادي وآليات الحوكمة.**

فرضية البحث:

في ضوء مراجعة الدراسات السابقة، وكل ماتم شرحه في مشكلة البحث قام الباحث بصياغة الفرضية على النحو التالي:

الفرض: **"**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى(P-Value≤٠.٠٥) لمبادئ وآليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك الليبية".

أهداف البحث:

١- التعرف على مبادئ و آليات الحوكمة في الفكر المالي.
٢- التعرف على أثر مبادئ وآليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك.
٣- تحديد مدى العلاقة بين مبادئ وآليات الحوكمة ومؤشرات أداء البنوك.

أهمية البحث:

١- الأهمية العلمية :

- ان موضوع الحوكمة في البنوك هو من الموضوعات الحديثة نسبيا وبهذا فان هذا البحث ربما يساعد في تطوير ثقافة مفهوم وممارسات الحوكمة في البنوك

٢- الأهمية التطبيقية:

- تكمن أهمية البحث في أهمية القطاع البنوك الذي يسعى إلى تطوير الاقتصاد والنظم المالية ، كما أن العديد من الاقتصاديات حررت أعمالها المصرفية من خلال الخصخصة وبالتالي أصبحت هناك حرية أكبر لدى المدراء في كيفية إدارة البنوك ، وعلى المستوى المحلي في ليبيا فقد تمت خصخصة بنكي (الصحارى والوحدة)، حيث استحوذ بنك Paribas (BNP) الفرنسي على الصحارى، والبنك العربي الأردني على الوحدة إذ كانت لكل منهما نسبة ١٩% من رأس المال في عام ٢٠٠٧، مع السماح لهما بشراء أسهم إضافية تصل إلى ٥١% من رأس المال وبالتالي أصبحت هناك ضرورة لتطبيق مبادئ وآليات الحوكمة لتوفير قدر ملائم من الطمأنينة لحملة الأسهم بشأن تعظيم العوائد والمحافظة على حقوق أصحاب المصالح الأخرين.

أسلوب البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي لتحقيق أهداف البحث كما يلي:

- **المنهج الاستقرائي:** الذي يبدأ من الجزئيات وينتهي بالعموميات.
- **المنهج الاستنباطي:** الذي يعتمد على استخدام النتائج العامة والاحكام النهائية للوصول إلى حقائق ومعلومات خاصة.

منهجية البحث:

يركز الباحث في المنهجية على إجراءات الدراسة الميدانية من خلال تحديد نوع ومصادر البيانات، ومتغيرات البحث، ومؤشرات القياس، ومجتمع وعينة البحث، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية، وحدود البحث.

١- **تحديد نوع ومصادر البيانات:** اعتمد الباحث على البيانات الثانوية من خلال الاطلاع على المراجع والدوريات المتخصصة العربية والأجنبية والأبحاث والرسائل المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث، والتقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي، والمصارف التجارية، والمواقع الإلكترونية لسوق الأوراق المالية الليبي، والقوائم المالية للبنوك التجارية ،كما قام إجراء العديد من المقابلات الشخصية مع بعض مسئولي الائتمان، وأعضاء مجالس الإدارات في المصارف التجارية محل البحث، أيضًا اعتمد الباحث على أسلوب قائمة الاستقصاء في جمع البيانات اللازمة للإجابة عن تساؤلات البحث، واختبار فروضها.

٢- **متغيرات البحث ومؤشرات القياس:** تم التعرف على متغيرات البحث وتحديدها من واقع ما انتهت إليه الدراسات السابقة ، وفيما يلي متغيرات البحث ومؤشرات القياس

جدول رقم (١)

متغيرات البحث ومؤشرات القياس

المتغير المستقل	المتغير التابع
١- مبادئ الحوكمة: مؤشرات القياس: ▪ ضمان وجود إطار فعال للحوكمة. ▪ تعزيز الشفافية والاسواق الكفؤة مع سيادة القانون وتوزيع المسئولية ▪ هيكل للرقابة على المصرف	**مؤشرات الأداء المالي** **مؤشرات القياس:** ▪ معدل كفاية رأس المال ▪ جودة محفظة القروض ▪ جودة الإدارة للتعبير عن

▪ المعاملة العادلة للمساهمين وحماية الأقليات ▪ دور أصحاب المصالح في حوكمة المصرف ▪ المشاركة في اتخاذ القرارات ٢- **آليات الحوكمة: مؤشرات القياس:** ▪ مجلس إدارة مسئول عن وضع الأهداف الاستراتيجية ومسئوليته عن الجدارة المالية ▪ المراجعة الداخلية ▪ المراجعة الخارجية ▪ لجنة للمراجعة لمساعدة مجلس الإدارة ▪ لجنة لتقييم المخاطر بالاشراف على أنشطة الإدارة العليا ▪ لجنة للترشيحات والمكافأت ▪ لجنة الامتثال	الكفاءة ▪ استقرار الأرباح لتعزيز ثقة المساهمين ▪ معدل السيولة للتعرف على قدرة المصرف على مواجهة الطلبات غير المتوقعة ▪ قياس حساسية مخاطر السوق لمتابعة تغيرات أسعار الفائدة والعملات

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في جميع مدراء الائتمان وأعضاء مجالس الإدارات فى البنوك التجارية الليبية (الجمهورية، الصحارى، الوحدة، التجاري الوطني، التجارة والتنمية، شمال أفريقيا، الأمان، الواحة، المتحد، الإجماع العربي، الخليج الأول الليبي، الوفاء، المتوسط، التجاري العربي السراي).

وتم اختيار أربعة بنوك تجارية (الجمهورية، الوحدة، التجاري الوطني، الصحارى) كمجال للتطبيق باعتبارها تمثل أكثر من ٧٧% من (إجمالي أصول، وودائع، وائتمان) جميع البنوك التجارية العاملة في ليبيا، **كما أنه** تم خصخصة بنكي (الصحارى والوحدة)، حيث استحوذ بنك Paribas (BNP) الفرنسي على الصحارى، والبنك العربي الأردني على الوحدة إذ كانت لكل منهما نسبة ١٩% من رأس المال في عام ٢٠٠٧، مع السماح لهما بشراء أسهم إضافية تصل إلى

٥١% من رأس المال،بالاضافة لإدراج هذه البنوك بالجدول الرئيسي (أ) بسوق الأوراق المالية الليبي نتيجة لامتثالها لقواعد الحوكمة.

تم اختيار حجم العينة ٢٤٢ عندما يكون حجم المجتمع 650 بناءً على الجدول الذي يحدد حجم العينة المناسب حسب حجم المجتمع.[ii]

كما يبين الجدول التالي توزيع عينة البحث بالنسبة للمجتمع في المصارف التجارية التي وقع عليها الاختيار، مع توضيح أسلوب دراسة:

جدول رقم (٢)

توزيع عينة االبحث "مسئولي الائتمان"

حجم المجتمع	حجم العينة	أسلوب البحث	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	نسبة الاستجابة
٦٠٩	٢٤٢	عينة عشوائية طبقية	٢٤٢	١٦٥	%٧٩

المصدر: من إعداد الباحث.

اعتمد الباحث على أسلوب العينة العشوائية الطبقية ، حيث بلغ حجم العينة الإجمالي ٢٣٤ مفردة، ويوضح الجدول رقم (٥) توزيع ونسب الاستجابة لكل مصرف.

جدول رقم (٣)

عدد الاستبيانات الصحيحة توزيع ونسب الاستجابة لعينة البحث "مسئولو الائتمان"

الصفة / المصرف	العدد الموزع	عدد الاستبيانات الصحيحة	نسبة الاستجابة
الجمهورية	٤٨	٣٣	%٦٩
الوحدة	٧٢	٥١	%٧١

التجاري الوطني	٨٣	٥٨	%٧٠
الصحارى	٣٩	٢٨	%٧٢
الإجمالي	**٢٤٢**	**١٧٠**	**%٧٠**

المصدر من إعداد الباحث.

الأساليب الإحصائية:

من أجل تحقيق الأهداف المحددة للبحث، والتوصل إلى مدى صحة أو خطأ الفرض اعتمد الباحث على مجموعة الأساليب الإحصائية التالية من خلال البرنامج الإحصائي **(SPSS,V,17)**:

١- **الإحصاء الوصفي**: من خلال إجراء بعض المقاييس الوصفية، ومنها الوسط الحسابي المرجح كأحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري كأحد مقاييس التشتت.

٢- **الاحصاء الاستدلالي**: تم استخدم اختبار (Cronbach's Alpha) لقياس قوة الارتباط الداخلي بين المتغيرات التي تقيس مفهومًا معينًا، والانحدار الخطي المتعدد Multiple linear regression (stepwise) للتعرف على أهم المتغيرات المستقلة في تحسين القدرة التنبؤية، وإزالة المتغيرات المستقلة التي يكون إضافة أحدها أو بعضها غير مؤثر معنويًا.

حدود البحث:

يقتصر البحث على:

- **الحدود المكانية:** إذ تنحصر عينة البحث الأربعة مصارف التجارية الليبية، وهي (مصرف الجمهورية، الصحارى، التجارى الوطني، الوحدة) دون غيرها.
- **الحدود الزمنية:** حيث تنحصر الفترة الزمنية التي شملها البحث فى الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤؛ لأن هذه الفترة تمثل البداية الفعلية لتطبيق الحوكمة.

الجزء النظري: حوكمة البنوك وتحسين مؤشرات الأداء

المقدمة:

يتناول الباحث في هذا الجزء مفهوم وطبيعة الحوكمة، وأهم مبادئها وآلياتها ،بالإضافة إلى مؤشرات أداء البنوك وعلاقتها بالحوكمة

١ – طبيعة مفهوم الحوكمة:

تختلف طبيعة أعمال البنوك عن غيرها من المؤسسات الأخرى من حيث طبيعتها الائتمانية، وتوفير الأمان، والالتزام بالعمل لمصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرين وفي ظل صعوبة مراقبة أو تقييم أعمال مدراء البنوك ،وبالتالي يبرز هنا دور الحوكمة لتحقيق التوازن بين الأطراف المختلفة، فأن تطبيق الحوكمة في البنوك سيؤثر ايجابًا على مدى ثقة أصحاب المصالح لما فيها من حماية لحقوقهم، وحماية حقوق المساهمين خاصة المشاركة في القرارات الجوهرية، وإنعكاس ذلك على مؤشرات أداء البنوك (جودة محفظة القروض، جودة الإدارة للتعبير عن كفاءة استقرار الأرباح ،معدل السيولة، حساسية مخاطر السوق لمتابعة تغيرات أسعار الفائدة والعملات).

أ- مفهوم الحوكمة:

الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المصرف والتشغيل، وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين[iii].

سارع العديد من المؤسسات مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، والمصرف الدولي (WB)، ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) لدراسة آليات الحوكمة الجيدة، وتحديد مبادئ لها خاصة بحقوق المساهمين، والمساواة في معاملتهم لهم عند الإفصاح والشفافية والمساءلة بالإضافة إلى إرشادات بازل II التي تم تحديثها في عام ٢٠٠٦

ب- مبادي منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي:[iv]

- ضمان وجود أساس فعال للحوكمة.

- حماية حقوق حملة الأسهم والأدوار الرئيسية لهم.
- تعزيز الشفافية والأسواق الكفؤة مع سيادة القانون وتوزيع المسئولية.
- المشاركة في اتخاذ القرارات في الاجتماعات العامة.
- إنشاء هيكل ترتيبات للرقابة على المؤسسة من قبل حملة الأسهم بنوعيهم (الأفراد والمؤسسات).

ج- مباديء حوكمة المصارف من وجهة نظر بازل[v]:

- ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها، ولديهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة البنوك.
- ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الاستراتيجية للمصرف وعلى قيمه.
- ينبغي على مجلس المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسئولية والمساءلة.
- على المجلس ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياساته.
- ينبغي على المجلس والإدارة العليا فعليًا الاستفادة من الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية، والمراجعين الخارجيين، ووظائف الرقابة الداخلية.
- على المصرف ضمان ملاءمة ممارسات وسياسات المكافآت لثقافة المؤسسات المصرفية، والأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل، ومحيط الرقابة.
- مراعاة الشفافية عند تطبيق الحوكمة.
- ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي للبنك من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

٢ – مؤشرات أداء البنوك:

تستخدم الجهات الرقابية ستة أبعاد لقياس وتقويم أداء البنوك كما يلي[vi]:

أ- معدل كفاية رأس المال (CAR) :ويشير إلى قوة المصرف الداخلية التي تجعله في وضع مالي جيد لمواجهة، ويقاس من خلال العلاقة النسبية لرأس المال الأساسي والمساند إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

ب- **جودة الأصول**: فأصول المصرف تشمل الأصول المتداولة ومحفظة القروض والأصول الثابتة واستثمارات أخرى وإن جودة محفظة القروض(vii) ويمكن قياسها من خلال العلاقة النسبية لصافي القروض المتعثرة إلى صافي القروض

ج- **جودة الإدارة**: قدرة الإدارة على نشر مواردها بكفاءة، وتعظيم الدخل، وخفض التكاليف، وإحدى هذه النسب المالية هي نسبة الأرباح التشغيلية إلى الدخل(viii).

د- الأرباح: ارتفاع الدخل واستقراره عموماً يعبر عن عدم وجود صعوبات مالية مستقبلاً ويمكن قياسها من خلال العلاقة النسبية لصافي دخل الفوائد إلى متوسط حقوق المساهمين.

ه- **السيولة**: تشير السيولة إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته، وبشكل أساسي تجاه المودعين ويمكن قياسها من خلال نسبة القروض إلى الايداعات.

و- الحساسية لمخاطر السوق : وتعكس الدرجة التي يمكن أن تؤثر فيها التغييرات في معدلات الفائدة، ومعدلات التحويل الخارجي، وأسعار أدوات الملكية عكسيًا على الأرباح، أو على رأس المال الاقتصادي

٣- العلاقة بين مبادئ وآليات الحوكمة بمؤشرات أداء البنوك:

أن تطبيق البنوك لآليات ومباديء الحوكمة ، والابتعاد عن الإجراءات الروتينية، وسرعة الإنجاز وفي الوقت المناسب، وطمأنة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرين على إن المخاطر التي تواجه إستثماراتهم معروفة من جانب ممثليهم ومجلس الإدارة ستؤثر بشكل ايجابي على مؤشرات الأداء.

فوجود نظام فعال للحوكمة ليس لإدارة البنك فحسب، بل للمساهمين والعملاء وأصحاب المصالح الآخرين سيؤدي إلى تقليل تعارض المصالح، وتحسين مؤشرات الأداء من قبل المسئولين، حيث إن الاستفادة العملية لا تكتمل مالم تنشر النتائج المتحققة باتباع مبدأ الشفافية ، بالإضافة إلى التحليل المالي.

فالمراقبة المستمرة تحد من التقديرات الشخصية، والتزام إدارة البنك بمعدل كفاية رأس المال وفق مقررات لجنة بازل؛ لأن ارتفاع هذا المعدل يشير إلى قدرة المصرف على حماية المودعين، وتغطية المخاطر، كما أن ارتفاعه يشير إلى ضعف المحفظة الاستثمارية، وهذا حتما ما يزيد من ثقة أصحاب المصالح، واستقطاب عملاء ومستثمرين جدد على المستوين المحلي والدولي.

أيضًا أن نشر النسبة التي تدلل على جودة محفظة القروض ، وتَحقُّق لأصحاب المصالح التزام البنك بالممارسات السليمة ، وتكوين محفظة ذات جودة عالية، وبالتالي عدم تجاوز البنك نسبة القروض المتعثرة المسموح بها دولياً

كما أن نشر عناصر المصروفات التشغيلية مثل المرتبات والمزايا وبدلات السفر التي تصرف لأعضاء مجالس الإدارة والمدراء التنفيذين ومقارنتها بما ورد بالموازنة التقديرية، ومتابعتها يتمكن أصحاب المصالح من حث إدارة البنك على تخفيضها بالتالي زيادة الارباح، وستؤدي جميع المؤشرات المنشورة عن مستوى أداء البنك ، بالإضافة إلي التحليل المالي دوراً مهماً في تحديد نقاط القوة والضعف للأداء المستقبلي، وبالتالي تزويد الإدارة بالبيانات المهمة التي تمكنها من التخطيط الاستراتيجي.

الجزء الثالث: الدراسة الميدانية

١- تحليل الإحصاء الوصفي المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما يلي:

أ- قام الباحث بتوجيه السؤال الأول لمعرفة أهم مبادئ الحوكمة:

جدول رقم (٤)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم مبادئ الحوكمة

االفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
١.وجود أساس فعال يشجع على شفافية وكفاءة سوق المال للحوكمة	4.7	0.50	%94	1
٢.المشاركة في اتخاذ القرارات	4.3	0.80	%86	5
٣.عمليات تشاورية بين المساهمين الأفراد والمؤسسات	3.5	0.90	%71	7
٤.هيكل ترتيبات للرقابة على المصرف من قبل حملة الأسهم	4.6	0.50	٢%9	2
٥.وضوح توزيع المسئوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية	4.6	0.50	٢%9	2
٦.حماية حقوق حملة الأسهم في ممارسة حقوقهم	4.45	0.60	%89	3
٧.المعاملة العادلة لكافة المساهمين بما في ذلك الأقليات والمساهمين الأجانب في الحصول على تعويض فعال عند انتهاك حقوقهم	4.4	0.60	%88	4
٨.الاعتراف بحقوق ودور أصحاب المصالح التي يحددها القانون، وتشجيع التعاون النشط	4.2	0.80	%84	6

ترتيب الأهمية	الأهمية النسبية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	االفقرات
	%87	0.70	4.34	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف بجداول التحليل الإحصائي.

من الجدول السابق يستخلص الباحث بأن كل فقرات مبادئ الحوكمة جاءت بمستويات أهمية مرتفعة إذ تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (٣.٥-٤.٧)، وأن أعلى متوسط حسابي كان لوجود أساس فعال يشجع على شفافية وكفاءة سوق المال بمستوى أهمية (94%)، وانحراف معياري (.5)، وأن أدنى متوسط حسابي تمثل في العمليات التشاورية بين المساهمين الأفراد والمؤسسات بمستوى أهمية (71%)، وانحراف معياري (.9).

ومما سبق يتضح أن هناك قصورًا في إدراك مبادئ الحوكمة، حيث جاءت مراعاة مصلحة المساهمين ودور أصحاب المصالح في أواخر اهتماماتهم ،فتطبيق مبادئ الحوكمة معًا يؤثر إيجابًا على مدى ثقة أصحاب المصالح لما فيها من حماية لحقوقهم، حيث إن مبادئ الحوكمة متداخلة، وتحقق بعضها البعض عن طريق المبادئ الأساسية، فالشفافية تدعم دور أصحاب المصالح ومشاركتهم في اتخاذ القرارات، ووضع وتقييم استراتيجية المصرف من خلال الدور الفاعل والمتبادل لهم في تحقيق الأهداف في إطار تحقيق أقصى توازن تفاديًا لتعارض المصالح.

ب- ثم قام الباحث بتوجيه السؤال الثاني لمعرفة أهم آليات الحوكمة وفق المعايير الدولية في البنوك التجارية الليبية:

جدول رقم (٥)
المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية أهم آليات الحوكمة

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
١. مسئولية مجلس الإدارة عن وضع الأهداف الاستراتيجية وميثاق داخلي للحوكمة	4.7	0.50	%94	2
٢. يعتبر مجلس الإدارة مسئولاً مسئولية مطلقة عن الجدارة المالية للمصرف أمام المساهمين	4.2	0.40	%84	6
٣. التزام الإدارة العليا بتنفيذ سياسات تدعم تطبيق الحوكمة	4.8	0.40	%96	1
٤. المراجعة الداخلية أداة من أدوات مجلس الإدارة	4	0.90	%80	8
٥. استخدام مجلس الإدارة نتائج المراجعة الخارجية	4.4	0.70	%88	4
٦. استقلالية أغلب أعضاء لجنة المراجعة	4.5	0.60	%90	3
٧. تساعد لجنة المراجعة مجلس الإدارة في تنفيذ مسئولياته	4.3	0.60	%86	5
٨. تتولى لجنة إدارة المخاطر الأنشطة المتعلقة بإدارة مخاطرالائتمان والسوق	4.1	0.70	%82	7

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
٩. لجنة المكافأت تقييم لبدلات ومكافات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	2.5	1.1	%50	10
١٠. لجنة الامتثال والالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة من داخل المصرف وخارجه	2.9	0.80	%58	9
المجموع	4.04	0.70	%81	

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف بجداول التحليل الإحصائي.

ومن الجدول السابق يستخلص الباحث بأن المتوسطات الحسابية تتراوح مابين (4.8-٢.٥)، وأن أعلى وسط حسابي كان لالتزام الإدارة العليا بتنفيذ سياسات تدعم تطبيق الحوكمة بمستوى أهمية (96%)، وانحراف معياري (.4)، وأن أدنى متوسط حسابي تمثل في تقييم لجنة المكافآت لبدلات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بمستوى أهمية (50%)، وانحراف معياري (1.1).

ومما سبق يتضح أن هناك قصور في إدراك أهمية وظيفة الامتثال في إرساء مبادئ الحوكمة والممارسات المصرفية السليمة التي تعمل على توطيد العلاقة مع الجهات الرقابية وتعزيزها، فهي الجهة الأكثر قدرة في البنوك على التواصل مع الجهات الرقابية، وتفسير تعليماتها.

ج- ثم قام الباحث بتوجيه السؤال الثالث لمعرفة أهم مؤشرات أداء البنوك التجارية الليبية

جدول رقم (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأهم مؤشرات أداء البنوك

الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	ترتيب الأهمية
Camels نموذج				
١. معدل كفاية رأس المال لمراقبة الديون المتعثرة ورأس المال	4.4	0.80	%88	3
٢. قياس جودة محفظة القروض	4.3	0.60	%86	4
٣. قياس جودة الإدارة للتعبير عن الكفاءة وتعظيم الدخل	4.2	0.80	%84	5
٤. قياس استقرار الأرباح لبناء الثقة مع أصحاب المصالح	4.4	0.50	%88	2
٥. قياس السيولة للتعرف على قدرة المصرف على مواجهة الطلبات غير المتوقعة	4.5	0.50	%90	1
٦. قياس الحساسية لمخاطر السوق لإدراك أثر التغير في أسعار الفائدة أسعار العملات	3.3	1	%66	6
المجموع	4.2	0.70	%84	

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف بجداول التحليل الإحصائي

من الجدول السابق يستخلص الباحث مايلي:

أن المتوسطات الحسابية تراوحت مابين (4.5،3.3)، وأن أعلى وسط حسابي كان لفقرة قياس السيولة للتعرف على قدرة المصرف على مواجهة الطلبات غير المتوقعة بمستوى أهمية (90%)، وانحراف معياري (.5)، وأن

أدنى وسط حسابي كان لقياس الحساسية لمخاطر السوق لإدراك أثر التغير في أسعار الفائدة وأسعار العملات بأهمية نسبية (66%)، وإنحراف معياري (1).

ومما سبق يتضح اهتمام عينة البحث بمؤشرات السيولة ، كما أن ضعف التركيز على نماذج قياس حساسية مخاطر السوق يعكس ضعف إدارة المحفظة الاستثمارية، ومن ثم تأثير ذلك على مؤشرات اداء البنوك.

٢- اختبار فرضية البحث:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (P-Value≤٠.٠٥) لمبادئ وآليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك الليبية.

وللتحقق من صحة الفرض قام الباحث باستخدام الانحدار الخطي المتعدد Multiple linear regression (stepwise) للتعرف على أهم المتغيرات المستقلة في تحسين القدرة التنبؤية، وإزالة المتغيرات المستقلة التي يكون إضافة أحدها أو بعضها غير مؤثر معنويًا.

وذلك من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPPS,V,17) للتعرف على أثر مبادي وآليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك الليبية.

جدول رقم (٧)

تحليل الانحدارالخطي المتعدد لأثر مبادئ وآليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك

معامل الانحدار (β)	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F)	القيمة الاحتمالية P-Value	القرار عند ≥٠.٠٥P- Value	الخطأ المعياري	معامل تضخم التباين(vif)	التباين المسموحtolerance	قيمة ديربن واتسون Dw
.٥٢٨	.٢٧٩	٦٦٩.٩	٥.٠٠	معنوي	٥٦٥٧٠.	١	١	١.٩١٣

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف بجداول التحليل الإحصائي.

ومن الجدول رقم (٣/٣٤) يستخلص الباحث مايلي:

أن معامل الانحدار لأثرمبادئ وآليات الحوكمة على مؤشرات اداء البنوك بلغ (٥٢٨.)، وأن قيمة الإحصائي،القيمة الاحتمالية (F٩.٦٦٩,P≤.05)، لذا فإن مبادئ وآليات الحوكمة تؤثر على مؤشرات أداء البنوك ،كما أن معدل التحديد بلغ (٢٧٩.) بمعنى أن الحوكمة ا أسهمت بما نسبته ٩. ٢٧% في تفسير التباين في مؤشرات أداء البنوك ،كما أن قيمة إحصائي ديربن واتسون (Dw =١.٩١٣)، أي أنها تقع مابين (٠< Dw>٤)، وأن القيمة المقبولة إحصائيًا تتراوح مابين (١.٥,٢.٥) **مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لأخطاء النموذج، كما أن قيمة معامل تضخم التباين تقل عن (٥) وأن قيمة التباين المسموح أكبر من (٠٥.) ممايدل على عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، وأن أهم متغير هو لجان مجالس الإدارات.**

ولتحديد مساهمة واتجاه كل متغيرلمبادئ وآليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك تم استخراج معاملات الانحدار (β)، وقيم الإحصائي (T) كما تظهر في الجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

معاملات الانحدارلأثر مبادئ وآليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك

المتغير	معاملات الانحدار	قيمة(T)	القيمة الاحتمالية -Value P
	معامل الانحدار(β)		
ثابت الانحدار	٥٩١.	٥٤٠.	٥٩٤.
١. لجان مجالس الإدارات	٥٢٨.	٣.١٠٩	٥.٠٠
٢. وجود إطار فعال للحوكمة	-٠٢٧.	١٥٤.	٨٩٧.
٣. هيكل ترتيبات للرقابة	-١٧٩.	١.٠٥٣	٣٠٣.

٤. **المشاركة** القرارات	-.٢٣٦	١.٤١٧	٠.١٦٩
٥. **الشفافية والافصاح**	-.٢٢٠	١.٢٧٣	٢١٥.
٦. **حماية حقوق المساهمين**	-.١٠٦	٦١٤.	.٥٤٥
٧. **وظائف مجلس الإدارة**	-.٠٢٤	<١٣٧	٠.٨٩٢

المصدر: من إعداد الباحث بتصرف بجداول التحليل الإحصائي

من الجدول السابق يستخلص الباحث مايلي: أن معاملات بيتا (βS) لمبادئ وآليات الحوكمة (وجود إطار فعال للحوكمة توافر، هيكل ترتيبات للرقابة ، المشاركة في اتخاذ القرارات، الشفافية والافصاح ، حماية حقوق المساهمين ، وظائف مجلس الإدارة بلغت على التوالي [(٠٢٧.-.)،(١٧٩.-)، (٢٣٦.-)،(٢٢٠.-)،(١٠٦.-) ،(٠٢٤)وأن القيمة الاحتمالية (P-Value>0.05) بمعنى إنهن غير ذات دلالة احصائية، وأن معاملات بيتا (βS) **ليس لها تأثير معنوي.**

ومما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدمي جزئيًا،وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P-Value≤0.05 لمبادئ وآليات الحوكمة (لجان مجالس الإدارات) على الأداء المالي المصرفي خاصَّة لجان مجلس الإدارة.

الجزء الرابع : نتائج وتوصيات البحث

نتائج البحث:

- **نتائج اختبار الفروض:**

كشفت نتائج البحث على رفض الفرض العدمي جزئيًا وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود أثر لمبادئ وآليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك التجارية الليبية

- **النتائج العامة للبحث:**

يتضح أن هناك قصورًا لدى أعضاء مجالس الإدارات في إدراك مبادئ الحوكمة وفقًا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها متداخلة، ويحقق بعضها

البعض عن طريق تطبيق المبادئ الأساسية، فمثلا الشفافية تدعم دور أصحاب المصالح ومشاركتهم في اتخاذ القرارات

- عدم إلمام أعضاء مجالس الإدارات بشكل كاف بآليات الحوكمة، حيث لوحظ عدم إدراك أهمية وظيفة مراقبة الامتثال باعتبارها الجهة الأكثر قدرة في البنوك على التواصل مع الجهات الرقابية، ويُعزى ذلك إلى عدم مراعاة الفصل بين وظيفة الامتثال وأنشطة المراجعة الداخلية،
- يوجد أثر لمبادئ وآليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك التجارية الليبية خاصًة لمتغير لجان مجلس الإدارة.

- **نتائج تحقيق أهداف البحث:**

فيما يلي نتائج وأساليب تحقيق أهداف البحث:

جدول رقم (٩)

نتائج وأساليب تحقيق أهداف البحث

الرقم	الهدف	كيفيه تحقيقه	النتيجه
١	التعرف على مبادئ و اليات الحوكمة في الفكر المالي	الدراسات السابقة - الإطار النظري	تم تحقيقه
٢	تحديد مدى العلاقة بين مبادئ وآليات الحوكمة ومؤشرات أداء البنوك	الدراسات السابقة - الإطار النظري	تم تحقيقه
٣	التعرف على اثر مبادئ واليات الحوكمة على مؤشرات أداء البنوك.	نتائج الدراسة الميدانية- اختبار الفرض	تم تحقيقه جزئيًا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية.

التوصيات:

أ- استحداث دليل مكتوب للحوكمة خاص بالبنوك استنادًا إلى مبادىء OECD ومقررات بازل بالتوازن مع الأنظمة الداخلية، ونشرها على المواقع الإلكترونية.

ب- ضرورة العمل على تطوير قدرات البنوك للتأكيد على أهمية وجود إطار و التركيز على أهمية الشفافية والافصاح.

المراجع:-

١- مصرف ليبيا المركزي، **تطور أهم بيانات المصارف التجارية في ليبيا خلال الفترة من (٢٠٠٨- الربع الثاني ٢٠١٤)**،ص،٤
٢- أوما سيكاران، **طرق البحث في الإدارة: مدخل لبناء المهارات البحثية**، ترجمة: إسماعيل علي بسيوني (الرياض: دار المريخ،٢٠١٠)، ص٤٢١.
٣- جبار عبد الرازق، "الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي- حالة دول شمال أفريقيا"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**، العدد ٧، (٢٠١٣)، ص ١٢ نقلا عن بنك التسويات الدولية التي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية.
4- OECD, " OECD Principal of corporate governance **organization** for Economic cooperation and development**", http//www.oecd.ovg**,(2004) PP 1-25.
5- Basel committee on banking supervision, **Enhancing Corporate governance for banking organization**, (Basel: Bank for international (Settlement, 2006) p p1-20.
6- Peters. Rose and Sylvia C. Hudgins, Op. Cit, P 526.
7- Uyen Dang, "The camel rating system in banking supervision: A case study" **Aracada University of applied sciences international business** (2011) P19.
8- Umlkher Ali, Abdillahi & Muganda Munir Manini, "Bank- Specific determinats of Profitability of Quoted commercial banks in **Kenyal", International Journal of research in commerce, Economics & Management,** Vol (3), No(5), (2013) P125.